«S&P» تؤكد على توافق إطار التمويل مع مبادئ الرابطة الدولية لسوق رأس المال ورابطة سوق الإقراض

عصام الصقر: «الوطني» يدشّن إطاراً عاماً للتمويل المستدام

- **إطار التمويل يسهم في دعم رحلة التحول نحو اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون**
- **تقليل انبعاثاتنا التشغيلية 25٪ بحلول 2025.. ونطور نماذج تقييم مخاطر المناخ**

أعلن بنك الكويت الوطني عن تأسيس إطار عام للتمويل المستدام وذلك تماشيا مع سعي البنك نحو ترسيخ ريادته في مجال الاستدامة ودعم ممارسات الأعمال المسؤولة التي تساهم في التنمية المستدامة للاقتصاد الكويتي وتساند خطة العمل المناخية للدولة.

ويتضمن الإطار العناصر الأساسية الأربعة للمبادئ الصادرة عن جمعية أسواق المال العالمية ICMA ورابطة سوق الإقراض (LMA)، والتي تشمل استخدام العائدات وعملية تقييم واختيار المشاريع بالإضافة إلى إدارة ومراقبة إنفاق الأموال، وكذلك الإبلاغ وتقديم التقارير حول التقدم المحرز في عملية الإنفاق.

السندات المستدامة

ويتسق إطار التمويل المستدام مع مبادئ السندات الخضراء ومبادئ السندات الاجتماعية وإرشادات سندات الاستدامة التي تم إصدارها في يونيو 2021 من قبل جمعية أسواق المال العالمية.

ووفقا لإطار التمويل المستدام، يمكن لبنك الكويت الوطني إصدار ثلاثة أنواع من أدوات التمويل: الأول الخضراء والتي يتم تخصيص عائداتها حصريا لفئات الأصول الخضراء، وثانيا أدوات التمويل الاجتماعي والتي يتم تخصيص عائداتها لفئات الأصول الاجتماعية، بالإضافة إلى أدوات تمويل الاستدامة والتي يشمل تخصيص عائداتها لكل من فئات الأصول الخضراء والاجتماعية.

وقد حصل البنك على تقييم من قبل وكالة التصنيف العالمية S&P عن مدى توافق الإطار العام للتمويل المستدام مع المبادئ التوجيهية للرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA) ورابطة سوق الإقراض (LMA)، والتي أكدت على التوافق بقوة في عنصر استخدام العائدات، كما جاءت لتتماشى مع المبادئ المعمول بها في كل من اختيار وتقييم المشاريع وكذلك في عناصر إدارة ومراقبة إنفاق الأموال وأيضا في الإبلاغ وتقديم التقارير حول التقدم المحرز في عملية الإنفاق.

اقتصاد مستدام

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر «يتمثل الهدف من وضع إطار للتمويل المستدام، في دعم وتعزيز طموح البنك تجاه دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية في أنشطة عملياته، بالإضافة إلى سعيه في أن يساهم ذلك في دعم رحلة التحول نحو اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون وكذلك كونه يساند الكويت في تحقيق رؤيتها الشاملة للاستدامة وبما يتوافق مع (رؤية 2035) وخطة التنمية الوطنية».

عصام الصقر

وأضاف أن إطار التمويل المستدام الذي دشنه البنك يشكل خطوة مهمة في سبيل تعزيز الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية والتي يتمتع فيها البنك بثقة ومكانة مرموقة.

وأوضح الصقر أن البنك يسعى إلى تضمين ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتصبح من الاعتبارات الرئيسية عند وضع استراتيجيات طويلة الآجل، إضافة إلى قيام البنك بالعمل على تطوير نهج لتقييم مخاطر التغير المناخي واستراتيجيات العمل المعتمدة والمتضمنة لاعتبارات الاستدامة.

وأكد أن البنك قام أيضا بتطوير أهداف داخلية لتقليل إجمالي الانبعاثات التشغيلية بنسبة 25٪ بحلول العام 2025، كما يعكف حاليا على دراسة العديد من التقنيات وفرص البحث والتطوير لتوسيع نطاق اعتماده على الطاقة المتجددة، مع تطلعه إلى بلوغ صافي انبعاثات صفرية من الناحية التشغيلية بحلول العام 2035.

إنجازات عديدة

وشدد الصقر على أن الوطني حقق العديد من الإنجازات على صعيد الاستدامة، منها حصول المبنى الجديد على شهادة الفئة الذهبية للريادة في تطبيق أنظمة الطاقة وحماية البيئة LEED Gold، مما حقق تحسنا على مستوى جميع العوامل البيئية التي يتم قياسها والإبلاغ عنها بما في ذلك انبعاثات الغازات الدفيئة وإعادة تدوير الورق والبلاستيك.

وأشار إلى إحراز «الوطني» تقدما كبيرا في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وكذلك مشاركتها في عضوية مجالس الإدارة في الأفرع الدولية وكذلك مجلس إدارة البنك في الكويت.

وقال الصقر إن البنك قام بإعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة، وتعيين 4 أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، حيث يمتلك أعضاء منهم خبرة طويلة في ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية كما قام بتحديث ونشر سياسات تعزز الشفافية وأخلاقيات العمل.

تطوير الموظفين

وأوضح الصقر أن البنك يواصل التركيز على جوانب تدريب وتطوير الموظفين والتعليم والأمن السيبراني وحماية البيانات بالتوازي مع الالتزام التام بممارسات حقوق الإنسان وحقوق العمال.

وبين أن الوطني قام بزيادة نطاق إفصاحات الاستدامة، وتحقيق الالتزام بمبادئ مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) كإطار عمل رئيسي لإعداد التقارير بالإضافة إلى الالتزام بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخطة التنمية الوطنية للكويت، ومؤشرات الاستدامة الأخرى الخاصة ببورصة الكويت.

ويذكر أن بنك الكويت الوطني يعد أول مؤسسة مصرفية في الكويت تصدر تقريرا خاصا بالاستدامة يتناول مبادرات البنك الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب تطبيق مبادئ الحوكمة وذلك وفقا لإطار عمل «IR» للإبلاغ المتكامل ومعايير مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI) كما تكللت جهود البنك خلال السنوات الماضية على هذا الصعيد بالإدراج ضمن مؤشر FTSE4Good وكذلك إدراجه ضمن مؤشر Refinitiv واحتلاله صدارة بنوك المنطقة والشركات الكويتية من حيث الوزن النسبي للشركات المدرجة بالمؤشر.

عمومية الشركة أقرّت توزيع 5٪ نقداً على المساهمين عن عام 2021

«أجيال»: نركز على استثمار واقتناص الفرص

الشيخ حمد مبارك الجابر الصباح مترئسا عمومية شركة أجيال العقارية

عقدت شركة أجيال العقارية الترفيهية اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 أمس، وذلك بنسبة حضور بلغت 64,13٪، حيث تمت مناقشة كافة بنود جدول الأعمال وتمت الموافقة عليها، والتي تضمنت الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 5 ٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي انه تم سماع كافة التقارير المالية والتقارير المتعلقة بالأداء للسنة المالية المنصرمة، والتي تشمل تقرير مجلس الإدارة، وتقرير حوكمة الشركات وتقارير اللجان، إضافة إلى تقرير مراقبي الحسابات وجميع التقارير الأخرى، حيث وافقت العمومية على اقتراحات مجلس الإدارة التي تركز على تطوير الأداء المالي والإداري.

وفيما يخص الأداء المالي للشركة خلال العام الماضي، أشارت إلى تحقيقها أرباحا صافية بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بلغت 4,16 ملايين دينار، كما حققت الشركة ارتفاعا في صافي إيرادات التأجير ليصل مجموعه إلى مبلغ 985,29 ألف دينار، مقارنة بالعام 2020 الذي حققت فيه الشركة مبلغ 601,28 ألف دينار.

كما حققت الشركة صافي إيرادات استثمار لعام 2021 بلغ 4,07 ملايين دينار، مقابل مبلغ 1,94 مليون دينار لعام 2020، وعلاوة على ذلك، بلغ صافي إيرادات التشغيل لعام 2021 مبلغ 3,91 ملايين دينار، بينما وصل عام 2020 إلى مبلغ 1,73 مليون دينار.

فرص استثمارية وفيرة

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة الشركة الشيخ حمد مبارك الجابر الصباح: «بعد أعوام من الركود الاقتصادي بفعل الجائحة والظروف العالمية والإقليمية الأخرى الراهنة، بدأنا نشهد منذ عام 2021 انتعاشا بالسوق العالمي والمحلي مرة أخرى، ولذلك سنركز جهودنا في الأيام القادمة على استثمار الفرص التي تظهر تباعا بشكل وفير نتيجة لهذا التغيير، ولطالما كنا في أجيال متميزين بالتجاوب مع الفرص واقتناصها بما يحقق مصلحة الشركة ويعزز مسيرة الاقتصاد في الكويت بشكل عام».

وأضاف: «نتوقع استمرار المنحنى التصاعدي للانتعاش الاقتصادي في البلاد، وقد قمنا بخطوات استباقية لمواكبة هذا التطور، كان من أهمها تحديد الموعد النهائي لافتتاح مشروع الأندلس، الذي يعد أيقونة حضارية في عالم المجمعات متعددة الأغراض هذا العام».

وفي نهاية الاجتماع، توجه الشيخ حمد مبارك الجابر الصباح بالشكر والتقدير والعرفان، لكل من المساهمين على تجاوبهم الراقي ومنحهم الثقة لأعضاء مجلس الإدارة ودعمهم المستمر، ولمجلس إدارة الشركة والعاملين فيها على جهودهم وأدائهم الرفيع، الذي أدى بالشركة إلى تحقيق هذه النتائج، كما وعد بمواصلة الجهود وبذل الوسع للمحافظة على ثقافة التطوير المستدام في الشركة والارتقاء بشكل مستمر من إنجازات كبرى إلى طموحات أكبر.

افتتاح مشروع «الأندلس»

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة لشركة أجيال العقارية الترفيهية عبدالعزيز فيصل الخترش عن آخر ما وصل إليه مشروع «الأندلس»: «تمكنا من ضم العديد من الشركات والعلامات التجارية الرائدة للمشروع حتى الآن، حيث قمنا بتوقيع اتفاقيات الاستثمار للوحدات التجارية مع العديد من المستثمرين، ومن أبرز تلك العلامات التجارية: Grand Cinemas، ونادي SPARK الرياضي، وشركة علي عبدالوهاب المطوع بمجموعة من أبرز وأرقى علاماتها التجارية الرياضية، مثل INTERSPORT وSNKR وExplorer Base. كما تم التوقيع مع العديد من المطاعم والكافيهات ليكون المشروع وجهة مميزة وعلامة فارقة في عالم المجمعات».

وأضاف أيضا: «قمنا بتخصيص طابق كامل لنادي «SPARK» الرياضي ليكون ناديا رياضيا متكاملا مخصصا حصريا للسيدات. وأما سير العمل في تنفيذ مراحل المشروع، فقد شارفنا على إنهاء أكثر من نسبة 90٪ من أعمال التشييد والبناء، وبهذا سيكون المشروع جاهزا للافتتاح في أقرب وقت خلال العام الحالي. وقد اطلع السادة الحضور في اجتماع الجمعية العمومية العادية الأخير للشركة على تفاصيل سير العمل ومراحل الإنجاز للمشروع، وتم توضيح كافة الأبعاد والتفاصيل اللازمة».

ضمن إستراتيجية الشركة التوسعية لتقديم الجديد بالخدمات والأدوات المالية

«الكويتية للاستثمار» أول صانع سوق لـ «المعامل»

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن تدشين خدمة صانع السوق مع الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات، لتصبح بذلك «المعامل» الورقة المالية الأولى التي يتم تسجيل «الكويتية للاستثمار» كصانع سوق على سهمها.

وأوضحت الشركة، في بيان صحافي، أن هذه الورقة المالية هي الأولى ضمن قائمة طويلة من الشركات التي تهدف «الكويتية للاستثمار» الاتفاق معها لاحقا للقيام بتقديم خدمة صانع سوق على أسهمها، وذلك من ضمن استراتيجية الشركة التوسعية في تقديم كل ما هو جديد من خدمات وأدوات مالية.

سليمان المسلم

في هذا السياق، قال مساعد مدير أول في ادارة صانع السوق سليمان المسلم، ان اختيار «الكويتية للاستثمار» لسهم «المعامل» كان مبنيا على التاريخ الطويل والمتميز من الأداء الايجابي الذي تتمتع فيه منذ انشائها كونها من الشركات الرائدة في مجال البناء والمقاولات، إضافة إلى النمو المتواصل في أدائها وعملياتها التشغيلية خلال الأعوام الماضية.

وأضاف أن من أهداف خدمة صناعة السوق الرئيسية تواجد العرض والطلب على الورقة المالية المختارة بشكل مستمر وتوفير السيولة المناسبة للسهم وذلك بناء على الاستراتيجية المبنية لذلك ووفقا لمتطلبات البورصة، كما تعمل هذه الخدمة على تقليل الفجوة بين العرض والطلب في السوق.

وأفاد المسلم بأن «الكويتية للاستثمار» تقدم خدمة صانع سوق بإدارة فريق من الخبراء والمختصين في عمليات تداول الأسهم، باستخدام أفضل الأنظمة الألية المتطورة ووفق أفضل الممارسات العالمية لتوفير الخدمة بشكل احترافي وفعال.

أصدر تقرير «الاستدامة.. فرص وتحديات أمام القطاع المصرفي الكويتي»

«الخليج»: 230 مليار دولار مكاسب اقتصادية عالمياً من تطبيق التنمية المستدامة بحلول 2050

أشار تقرير صادر عن إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الخليج إلى تزايد عمليات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في الكويت بما يتماشى مع الاتجاهات العالمية على وقع إطلاق دليل إعداد التقارير حول الحوكمة والمسؤولية البيئية والمجتمعية من قبل بورصة الكويت، مشيرا إلى ان ذلك يشجع زيادة الشفافية على القروض المرتبطة بالاستدامة. وأوضح التقرير أن الاستدامة عبارة عن نهج شمولي يتضمن السلامة البيئية والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية لضمان الازدهار طويل الأمد، ومن المتوقع أن تؤدي التنمية المستدامة إلى مكاسب اقتصادية تقدر بـ 230 مليار دولار بحلول عام 2050.

وذكر أن من بين الإجراءات الأخرى التي قد تساعد البنوك على لعب دور أكبر في مجال التنمية المستدامة، إدراك حجم السوق المحلي وتحديد مشروعات الحوكمة والمسؤولية البيئية والمجتمعية، واقتراح أسعار فائدة على منتجات الحوكمة والمسؤولية البيئية والمجتمعية، والتعاون مع بنوك تنموية متعددة الأطراف على الإقراض وتقديم الخبرة الفنية للمشروعات، بالإضافة إلى ورش العمل التوعوية.

وذكر التقرير العديد من المخاطر المناخية على القطاع المصرفي منها ما يلي:

1 ـ المخاطر الائتمانية: إذ قد تشكل الظواهر الجوية الشديدة مثل الأمطار الغزيرة التي تعرضت لها الكويت في عام 2018 مخاطر ائتمانية لأنها قد تلحق الضرر بالممتلكات التي تحتجزها البنوك كضمانات وقد تؤثر على أنشطة الأعمال التجارية وبالتالي على قدرتها على السداد، كما تشكل الأعمال التجارية التي من المحتمل أن تتأثر سلبا بالسياسات المناخية مخاطرا ائتمانية.

2 ـ المخاطر التشغيلية: إذ تتأثر العمليات التجارية والممتلكات الخاصة بالبنوك سلبا بالأحداث الجوية غير المواتية وتأثيرها على الخدمات العامة مثل الكهرباء والنقل، وقد تؤدي مثل هذه الأحداث أيضا إلى زيادة تكاليف التأمين وتكاليف الإصلاح، مما يؤثر على الربحية.

3 ـ المخاطر الانتقالية: إذ تؤثر عملية الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون على البنوك من خلال تراجع قيمة الأصول والاستثمارات المحتفظ بها في القطاعات ذات الاستخدام الكثيف للكربون، والإضرار بالسمعة بسبب شدة التدقيق على عمليات الإقراض للقطاعات ذات الانبعاثات الغازية المرتفعة والتغيرات في العمليات من أجل استيعاب تقنيات توفير الطاقة.

وأشار التقرير إلى 5 فرص أمام القطاع المصرفي تتمثل فيما يلي:

1 ـ تعزيز قيمة العلامة التجارية، حيث تساعد المبادرات التي تساهم في التنمية المستدامة، سواء كانت لتعزيز الحياة النباتية أو تطوير المهارات لخدمة العدالة الاجتماعية، في بناء علامة تجارية إيجابية للبنك.

2 ـ تعزيز قاعدة العملاء وجذب الاستثمارات: إذ أصبح العملاء أكثر وعيا بالبيئة، إذ أعرب 80٪ من المستهلكين في دول «الخليجي»، عن رغبتهم في تبني أساليب حياة مستدامة. في هذا السياق، قد تساعد عروض المنتجات القائمة على الاستدامة في توسعة قاعدة العملاء، ومثالا على ذلك منح العملاء نقاط مكافأة على بطاقاتهم الائتمانية مقابل مبادرات الاستدامة والتي تؤهلهم استبدالها فيما بعد ببعض المزايا، وتشمل هذه المبادرات شراء منتجات صديقة للبيئة أو استخدام وسائل النقل العام أو إجراء معاملات غير ورقية.

باقي التفاصيل على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw